

الكويت في 2007/4/1

السادة / مؤسسة كارينغي للسلام الدولي
المحترمين
السيد / ناثن براون - الباحث في مؤسسة كارينغي
المحترم

لقد اطلعت وقرأت باهتمام كبير ، وبيالغ التقدير على الورقة الدراسية المعنونة " الدفع نحو سياسة حزبية ؟ الحركة الدستورية الاسلامية في الكويت " المعدة من قبل السيد ناثن براون الباحث في مؤسسة كارينغي والمترجمة إلى اللغة العربية على الموقع الالكتروني للمؤسسة ، والتي احتوت على دراسة موضوعية بشأن الحركة الدستورية الكويتية في دولة الكويت مع تضمين الكاتب إشارات للحالة السياسية الكويتية وتأثيرها على سير ومستقبل التيارات السياسية الكويتية ، وقد سنحت فرصة ثمينة للالتقاء بالسيد / ناثن براون في شهر مارس الماضي حين زار الكويت حيث تم الالتقاء به وتبادل بعض الآراء والافكار بشأن الدراسة الخاصة بالحركة الدستورية الإسلامية وفي شأن عدد من القضايا التي تهم التيارات الإصلاحية في المنطقة بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة والساحة العربية والإسلامية بصفة عامة ، وفي اطار تدعيم الجهد المتميز المبذول في الدراسة المعدة للسيد ناثن براون وتاكيدى على اتفاقى مع الباحث فى العديد من جوانبها ، فإنه يسرني أن أبدي عدد من الملاحظات والتي قد تمثل إضافة إلى الدراسة وبما احتوت من بيانات و آراء وتصحيح عدد من النقاط التي قد اختلف فيها مع الباحث مع تقديري لجهده الكريم .

أولاً : لقد أصاب الباحث حين اشار في بحثه في عدة مواضع أن من أهم العقبات التي تقف أمام تطور ونمو الحياة السياسية الكويتية والمساهمة في استمرار حالة التأزم والاحتقان راجع إلى طبيعة النظام السياسي والدستوري الكويتي والذي بنى على أساس نظام هجين من توزيع السلطات بين رئيس الدولة من ناحية والأمة (السلطة التشريعية) من ناحية أخرى ويرجع سبب ذلك إلى رغبة الأسرة الحاكمة في فترة إعداد الدستور في عام 1962 إلى الإبقاء على عدد من السلطات الرئيسية في يدها وعدم وجود القناعة الكاملة بالحياة الديمقراطية لدى عدد من اعضاءها ، وبالتالي

فإن النظام الدستوري والسياسي لا يعطي أي من طرفي السلطة الصلاحيات اللازمة والكاملة لإدارة شئون الدولة وفقاً لما هو معروف في الأنظمة الديمقراطية الحديثة سواءً كان منها هو النظام الرئاسي أو النظام البرلماني مما جعل هذا التنازع في السلطات أحد أسباب التآزم والصراع المتجدد بين الطرفين وإضافة إلى ذلك فإن أهم أسباب استمرار الاحتقان يرجع إلى عدم تفعيل مواد الدستور أو تجاوزها في عدد من القضايا الرئيسية الخاصة بالحياة السياسية والعلاقة بين السلطات الدستورية كما أنه مورس الخروج والتجاوز لأحكام الدستور في مراحل تاريخية مختلفة من أبرزها حل البرلمان حلاً مخالفاً للآلية التي نص عليها الدستور في الأعوام 1976 و 1986 ومن تلك العقبات والتي أشار إليها الكتاب ونتفق كليةً معها في شأنها عدم قدرة التيارات السياسية على العمل الجماعي المشترك بصورة منهجية ومستمرة مما أدى إلى ضعف الشارع السياسي في مطالبته نحو تطوير الحياة السياسية ومن جانب آخر فإن حالة عدم الاستقرار السياسي في الأسرة الحاكمة ولدى الأطراف الرئيسية في الساحة السياسية والاقتصادية خلق أجواء سلبية جعلت البعض يقصد أو دون قصد ينادي بضرورة الارتداد عن الممارسة الدستورية والديمقراطية .

ثانياً : أشار الباحث في عدت مواضع إلى أن أحد اشكاليات المعارضة السياسية مدى قدرتها على العمل المشترك لتحقيق الأجندة الإصلاحية ومدى قدرة الحركة الدستورية الإسلامية على الاندماج مع المعارضة السياسية وخلق أجندة مشتركة للإصلاح السياسي والثقافي والاجتماعي ، كما أشار على أن هناك أزمة ثقة وتردد لدى عدد من التيارات وبالأخص ذات التوجه الليبرالي في شأن مدى التزام الحركة الدستورية الإسلامية بالمبادئ الديمقراطية فيما يتعلق بالمساءلة الثقافية والاجتماعية مع تأكيد الباحث أن الحركة في السنوات الأخيرة دفعت باتجاه الإصلاح الدستوري في اتجاه أكثر ديمقراطية.

ونظراً لأهمية التطرق إلى الرؤية التي تتبناها الحركة الدستورية الإسلامية في إطار القضايا الثقافية والاجتماعية من الأهمية أن نقرر أن الحركة هي مجموعة ضغط سياسية اجتماعية تمثل الواقع الاجتماعي والقيمي للمجتمع الكويتي الذي هو جزء من المجتمع الخليجي والعربي والإسلامي بما يحمل من قيم ومبادئ دينية وأخلاقية وحضارية تختلف عن غيرها من المجتمعات والحضارات وتستمد جزء كبير من قيمها من أصول ومبادئ الدين الإسلامي إضافة إلى ما ترسخ عبر القرون من

أعراف و قيم قد نتفق معها أو نخالفها تميزها عن غيرها من مناطق وحضارات العالم.

ولذلك فإنه يصعب ابتداءً أن يتم تقييم وفهم ما يجري في الساحة الكويتية والخليجية من أفكار وايدلوجيات وفقاً للمسطرة الغربية أو الليبرالية وفقاً لما يراه ويتبناه البعض في الساحة الكويتية للمفاهيم الاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية والإسلامية نظراً لاختلاف الأرضية الايدلوجية والقيمية بين هذه المجتمعات ، وبالتالي فإن الحركة الدستورية الإسلامية ونظراً للخلفية الإسلامية التي تنطلق منها لديها مرجعية اسلامية تجتهد أن تكون متوافقة بين متطلبات تحقيق الحريات وحقوق الانسان المعتمدة لدى المؤسسات والمنظمات العالمية، ومتطلبات احترام الأصول الشرعية والقيمية للدين الإسلامي والمجتمعات العربية والإسلامية، والناظر لتاريخ الحركة الدستورية الإسلامية يجد أن الحركة قد دعت إلى تعديل قانون المطبوعات للمزيد من الحريات وكسر احتكار الصحافة ووضعت مع آخرين تحفظاتها على من يتناول على القيم الشرعية والدستورية حيث نص الدستور الكويتي على احترام القيم الإسلامية والعربية فالحرية مطلوبة وعدم تجاوز القيم الدستورية أمر مطلوب كذلك.

وفي اطار الحريات الإعلامية فقد تبنت الحركة الدستورية خطأ وسطاً في التعامل مع ما تنشره وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة وهي مع الاستخدام الإيجابي والتموي لهذه الوسائل وضد الطرح الانحلالي أو الهابط أو المسيء للكويت وأهلها ولا يعني ما ذكرته أن الحركة الدستورية الإسلامية لديها تصور متكامل لكافة القضايا الثقافية والاجتماعية بل اعتقد أن من أهم التحديات التي امامها صياغة رؤية منهجية متوازنة وموضوعية وخلق فرص التقاء كبيرة مع الغير وبالأخص قطاعات المجتمع الكويتي في كافة المجالات وإزالة صورة الغموض إن وجدت في الأفكار والمواقف والدفع نحو تبني منهجية شفافه ولو خالفت في ذلك بعض التوجهات الليبرالية المتطرفه أو التيارات الدينية المتشددة في تبني عدد من الأفكار والبرامج، وبالمقابل وفي اطار خلق مناخ صحي موضوعي فإن التيارات الليبرالية على الخصوص مطالبة أن يكون لديها تصور حضاري متكامل اتجاه القضايا الرئيسية في المجتمع وتحديد الأصول التي تنطلق منها وبالأخص لدى البعض من قيادي ورموز هذه التيارات نزعة للتخلص من التراث ولو كان يحمل قيما حضارية وهناك ميل ونزعة نحو العلمانية التي تخالف القيم الشرعية والدستورية القاطعة.

والقوى السياسية مطالبة أن تكون أكثر شفافية وموضوعية وإيجابية في تعاونها مع غيرها في الساحة السياسية ومطالبة أكثر المبادرات تخرج عن إطار المناورة السياسية إلى إطار الجلوس مع بعضها البعض والاتفاق على أجندة طويلة الأمد للإصلاح والتنمية وتبني سياسة العمل من خلال المشتركات والتماس العذر في الاختلافات وأبعاد صورة التشكيك والتحويل وأزمة الثقة التي لا تعالج عبر الحملات السلبية الإعلامية والانتخابية وإنما من خلال الحوار المباشر والعمل الجماعي المشترك وأبعاد العناصر في كل تيار التي تسعى لتحقيق المصلحة الحزبية والانتخابية الضيقة على حساب المصلحة العامة والحركة الدستورية الإسلامية قد أوضحت للعديد من القوى السياسية والرموز الوطنية استعدادها للعمل وفق آلية ورؤية متفق عليها من شأنها أن تعزز العمل الإصلاحي المشترك وتقلص فرص الخلاف والتشكيك بين التيارات .

ثالثاً : أوردت الدراسة في عدد من مضامينها بأن الحركة الدستورية الإسلامية في دولة الكويت تبنت النهج الدستوري من خلال المشاركة الفعلية في العملية السياسية والإصلاحية وحتى لا يظن القارئ أن مصطلح النهج الدستوري يرمي فقط إلى الإصلاح السياسي بمفهومه الخاص بتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم وإطلاق الحريات فإن أحد مرتكزات عمل الحركة الدستورية الإسلامية بالإضافة إلى البعد الإسلامي والدستوري يضاف له البعد التنموي وذلك من خلال المشاركة في دعم القضايا التنموية في إطار الإصلاحي وعلى سبيل المثال وليس الحصر مشروع الرؤية الإصلاحية التي تقدمت بها الحركة للحكومة الكويتية ولمجلس الأمة في عام 2001 بشأن تطوير النظام التعليمي والتربوي والمناداة إلى وجود ميثاق وطني للتعليم بين كافة المؤسسات المعنية بهذا القطاع الهام ، (أنظر جريدة القبس الكويتية في عددها الصادر بتاريخ 2001/5/20) ، كما قامت الحركة الدستورية الإسلامية بتقديم مبادرة لإصلاح الأوضاع الصحية وتطوير الخدمات المرتبطة بها وذلك في نهاية شهر مارس 2007 مؤخراً وقد جاءت هذه المبادرة بعد الاستجواب البرلماني الذي شاركت فيه الحركة ضد وزير الصحة العامة وأدى في نهايته إلى استقالة الحكومة

وتشكيل الحكومة الجديدة مؤخراً والحركة بمبادراتها اكدت أن النهج الذي تتبناه نهج إصلاحى وليس اسلوب تازيمي تصعيدي دون هدف تنموي ، كما بادرت الحركة الدستورية الإسلامية في يناير 2003 بتقديم مبادرة مرتبطة بالشأن الأمني والوحدة الوطنية في ظل أجواء الحرب التي تحيط بالمنطقة وبداية الاحتلال الأمريكي للعراق ودعت فيها الحركة السلطتين التنفيذية والتشريعية والقوى السياسية إلى تشكيل جبهة لمواجهة الأخطار الأمنية وتعزيز الوحدة الوطنية .

ومما سبق فإن هذه المبادرات والتحركات وإن كان بعضها لم تتفاعل بالشكل المطلوب لأسباب عديدة تعود إلى عدم تفاعل الغير معها أو قلة الأدوات السياسية المتاحة لتنفيذها إلا أن مع غيرها من التحركات ومن ذلك تبني قضية إشهار الأحزاب وتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني ضمن الرؤية المتكاملة التي تسعى إلى تحقيقها الحركة الدستورية الإسلامية في مسيرتها الإصلاحية والتنمية قدر الامكان .

رابعا : أشار الكاتب في بحثه إلى علاقة الحركة الدستورية بالسلطة السياسية والأسرة الحاكمة في أكثر من مناسبة في البحث المعد، وفي هذا الإطار فإن الحركة الدستورية الإسلامية تقف كما أورد الباحث موقفا معتدلا اتجاه الأسرة الحاكمة وفقا لما اعطى الدستور الكويتي من صلاحيات وحقوق وواجبات للأسرة الحاكمة بل نادى إلى ضرورة قيام أفراد الأسرة الحاكمة بالتعاون مع القوى والتيارات السياسية والشعبية إلى تطوير الحياة الدستورية نحو مشاركة أكبر لأفراد الشعب في إدارة شئون الحكم (انظر رؤية الحركة الدستورية لدور الاسرة الحاكمة فى وثيقة الرؤية السياسية للحركة والصادرة فى عام 2005) ، ومن جانب آخر فقد مارست بعض التيارات السياسية المخالفة للحركة الدستورية الإسلامية سياسة القاء التهم جزافا بقيام الحركة بالمهادنة والتحالف مع الحكومة والأسرة الحاكمة على حساب الصالح العام وبصورة مخالفة للواقع في أكثر من مناسبة متناسية تلك التيارات أن الحركة قد مارست صور المعارضة الإيجابية من حيث دعمت الحركة الخطوات الإيجابية للحكومة في عدت مناسبات ومثال ذلك الخطوات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة الكويتية لايفاف عدد من التجاوزات فى عقود املاك الدولة فى عام 2006 ، وعارضت الحركة الخطوات السلبية للسلطة فى مناسبات أخرى كما اورد الباحث ذلك فى قضية تقليص الدوائر

الانتخابية وقضية اوجه الفساد المحيطة بمشروع الحكومة بشأن تطوير حقول الشمال النفطية وكذلك التصدى للفساد المالي والادارى فى بلدية الكويت , وقد قامت الحركة الدستورية باستخدام الآليات الدستورية ومنها محاسبة واستجواب عدد من أفراد الأسرة الحاكمة ووزراء آخرين فى السلطة فى اطار تحركها الإصلاحى، كما أنها شاركت المعارضة السياسية فى خطواتها الإصلاحية فى عدة مناسبات منها الوقوف ضد تفكيح الدستور فى عام 1981 واستجواب وزير العدل وهو من أفراد الأسرة الحاكمة فى عام 1986 مع تيارات أخرى والمساهمة فى قيادة المطالبة بعودة البرلمان فى الأعوام التى لحقت حل البرلمان فى عام 1986 إضافة إلى الدور البارز لتيار الحركة اثناء الغزو العراقى على الكويت فى عام 1990 ودعم جهود المعارضة التى جاءت بعد الغزو إضافة إلى الموقف المعارض لقضية الدوائر الانتخابية فى عام 2006 والعمل المشترك فى التيارات السياسية المعارضة فى البرلمان الحالى.

خامسا: أشار الباحث بأن الحركة الدستورية الإسلامية مازالت خارج التركيبة المركزية للسلطة السياسية وأنها تسعى لتحقيق أهدافها عبر ازعاج الحكومة بدلا من المشاركة فيها، وتصحيحا لهذه المعلومة فإن الحركة الدستورية الإسلامية لم تمنع من المشاركة السياسية فى الحكومات الكويتية المتعاقبة انطلاقا من الحرص على الممارسة السياسية بمختلف صورها سواءً كانت السلطة التنفيذية أو التشريعية وقد شاركت الحركة الدستورية الإسلامية فى وزارة 1992 بدخول كل من الدكتور عبدالله الهاجري ووزيرا للتجارة والسيد جمعان العازمي ووزيرا للأوقاف كما شاركت الحركة الدستورية الإسلامية فى الحكومة المشكلة فى فبراير 2006 بالدكتور اسماعيل الشطي قبل انتهاء علاقة الأخير بالحركة فى وقت لاحق إضافة إلى دخول ممثل الحركة فى وزارة مارس 2007 بالمهندس محمد العليم عضو المكتب السياسى الحالى للحركة كوزير فى وزارة الكهرباء والماء.

سادساً: أشار الباحث فى محل إلى تسلم احد قيادات جماعة الأخوان منصبا وزاريا بعد حل البرلمان فى عام 1976 وتصحيحا لهذه النقطة فإنه على الرغم من تبوء السيد يوسف الحجى وهو من رجالات الكويت المعروفين رئاسة مجلس إدارة جمعية الإصلاح الاجتماعى إلا أنه من الأهمية الإشارة إلى أن رئاسة جمعية نفع عام كجمعية الإصلاح الاجتماعى لا تعنى بالضرورة أن يكون الرئيس أو أحد الأعضاء فى الجمعية منتما إلى جماعة الأخوان المسلمين ومن المعروف تاريخيا أن العديد من

رجالات الكويت عملوا تحت مظلة جمعية الإرشاد الإسلامي و جمعية الاصلاح الاجتماعي نظرا لتطابق الأهداف والغايات دون انتماءهم المباشر مع تيار الأخوان المسلمين ومن هؤلاء السيد/ يوسف الحجي الذي اختير في عام 1976 وزيرا في الحكومة التي اعقبت حل البرلمان حلا غير دستوري ، كما اورد الباحث أن تيار الأخوان المسلمين تعاون مع أمير الكويت في مسعاه لتعديل الدستور كشرط لحياء البرلمان بعد حل البرلمان في عام 1976، وتوضيحيا لهذا الغموض في إطار موضوعي فإنه يجدر أن نشير بأن التيار الإسلامي المتمثل بتيار جمعية الإصلاح في اطار تعاملها مع قضية مطالبة السلطة بتنقيح الدستور في اواخر السبعينات قد تبنت خطأ طالبت فيه بتعديل المادة الثانية من الدستور الكويتي لتصبح الشرعية الإسلامية مصدر التشريع بدل النص الحالي والذي هو مصدر رئيسي في التشريع وتعديل المواد الدستورية المرتبطة بها كما ابدت الجمعية اعتراضاتها على المقترحات الحكومية التي تخل بالحياة الدستورية والمكتسبات الشعبية ونشير إلى ما نشرته مجلة المجتمع الناطقة باسم جمعية الإصلاح الاجتماعي في عددها رقم 479 والصادرة في 1980/5/6 في اطار ابداء رأيها بشأن مقترحات تعديل الدستور الحكومية وتحت عنوان مقالى للمجلة " **حول تصور الحكومة لتنقيح الدستور** " ورد ما يلي : ثالثا : جاءت تصورات الحكومة خلافا للتصريحات الرسمية بصلاحيات دستور عام 62 والحاجة فقط لبعض التعديلات الطفيفة . فقد تناول تصور الحكومة أصل الحياة النيابية وهو العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتغييرها لصالح السلطة التنفيذية.

رابعا : تناول تصور الحكومة كذلك " تعديلات جزئية لازمة لرفع الغموض وإزالة اللبس عن تفسير بعض النصوص الدستورية. والحقيقة أن هذه التعديلات المقترحة من قبل الحكومة ليست جزئية بل تناول مسائل هامة تلتقى كلها في تقوية دور السلطة التنفيذية وتقليص دور السلطة التشريعية "

كما أكدت مجلة المجتمع في العدد 471 والصادرة في 1980/2/19 في تعليقها الأسبوعي وهي توجه رسالة إلى أعضاء لجنة تنقيح الدستور المشكلة من قبل الحكومة ورد فيها ما يلي " ولنذكر أعضاء اللجنة بحقوق المواطنين تلك الحقوق التي حرم الدستور انتقاص شي منها ولم يجز تعديل النصوص التي قررتها الا تعديلا يكفل المزيد منها ...

كما نهيب بهم أن يقدرُوا الدور الذي انيط بهم فاسماؤهم دخلت سجل التاريخ السياسي الكويتي فليدخلوه من مداخل الصدق والحق فإنها أمانة وليبراعوا الله فيما يقررون ولا يتعدوا حدوده فإنها خيانة "

وأكدت مجلة المجتمع في عدد 471 المشار إليه مسبقاً بأهمية عودة الحياة النيابية ومعارضها لتعطيله " ولسنا نرتضي تعطيل الحياة النيابية حتى نتهاون في المطالبة بعودتها ، ففي يقيننا أنه يمكن للكويت أن تظل رائدة الحرية في الخليج بل في الوطن العربي عامة بعودة الحياة النيابية عودة تكفل للشعب أن يمثل نفسه تمثيلاً حقيقياً في مجلس الأمة وتكفل للحكومة أن تتعاون مع المجلس تعاوناً يستهدف مصالح الشعب واحترام ارادته ضمن اطار الحق والصواب"

كما أن النواب الممثلين لتيار جمعية الإصلاح الاجتماعي في مجلس 1981 قد تبناوا خطاً معارضاً لمقترحات الحكومة لتتقيح الدستور وشاركوا مع آخرين عملية المعارضة لتلك التعديلات مما حدى بالحكومة الكويتية إلى سحب مقترحها (انظر موقع مجلس الأمة الكويتي على الانترنت www.majlesalommah.net بشأن دور السادة عيسى الشاهين وحمود الرومي وآخرون في هذا الشأن) وقد ذكر النائب عيسى الشاهين الممثل للتيار في مضبطة جلسة مجلس الأمة المؤرخة 1982/12/30 حيث أشار إلى " أن هذا التغيير (المقترحات الحكومية بتتقيح الدستور) تهدد أساساً من أسس نظام الحكم وهو الفصل بين السلطات ويؤدي إلى الإخلال بالتوازن بين السلطات .. وعند دراسة هذه التغييرات نجد أنها لا تترك لنا إلا خيار الرفض والمعارضة مبدأ وموضوعاً ..".

سابعا : وتحت عنوان النجاح الانتخابي وحدوده ذكر الباحث أن نواب الحركة أظهروا حماساً في استعمال أداة الاستجواب لدفع اجندتهم قدماً والتحرك ضد الوزراء الذين تعتبرهم الحركة معادين لأسلمة النظام الكويتي أو الذين يتساهلون مع ممارسات مسيئة للدين أو للقيم التقليدية ، وبالإشارة إلى هذه العبارة فإن الوقائع التاريخية تؤكد أنه بالإضافة إلى صحة تبني الحركة خطاً مدافعاً عن الدين والقيم ولو أدى ذلك إلى استخدام أداة الاستجواب وفقاً للآليات الدستورية إلا أن الحركة كذلك استخدمت أداة الاستجواب بالتعاون مع نواب آخرين في قضايا تنموية ومالية وحيوية في المجتمع فالاستجواب الذي شارك فيه أحد رموز الحركة وهو السيد مبارك الدويله النائب السابق في

البرلمان في عام 1986 ضد وزير العدل آن ذاك وهو من أفراد الأسرة الحاكمة مرتبط بتجاوزات الوزير لعدد من القوانين الخاصة بسوق الأوراق المالية كما شاركت الحركة في استجواب وزير المالية في عام 2002 وهو يتعلق بعدد من القضايا المرتبطة بالأموال التي خرجت من البنك المركزي الكويتي واستغلت في العملية الانتخابية وقضايا أخرى مرتبطة بوزارة المالية ، كما شاركت الحركة مؤخراً في شهر مارس 2007 باستجواب وزير الصحة بشأن تدهور الخدمات الصحية في القطاع الصحي ، ومما سبق فإن استخدام أداة الاستجواب لم يكن مقتصرًا على الأجندة الدينية وإنما تشمل كذلك الأجندة التنموية ومحاربة الفساد.

ثامنا : وقفات وتطلعات :

بين فهم الواقع والتعامل مع تحديات الإصلاح وبين الرؤية الإصلاحية وتوافقها مع الآخرين أورد النقاط التالية :-

1- بادرت الحركة الدستورية الإسلامية إلى دعوة التيارات السياسية لتشكيل جبهة للإصلاح السياسي وتوجيه الجهود في المشتركات واحترام الاختلافات بين التيارات في سبيل تحقيق التنمية وتجاوز الوضع السياسي المتأزم في البلاد ودعت إلى مؤتمر وطني للإصلاح في عام 2004 كما شاركت بحيوية في اجتماعات القوى السياسية من خلال مجموعة الوفاق والتي تضم عدد من الرموز والعناصر الوطنية كما أكدت ومازالت على ضرورة إعادة اجتماعات القوى السياسية والبرلمانية وفق اجندة اصلاحية (أنظر توجهات المكتب السياسي للحركة الدستورية الإسلامية والصادر في عام 2004).

2- لقد أشارت الحركة الدستورية الإسلامية في ادبياتها ورؤيتها للإصلاح السياسي أن الشعب الكويتي وأطراف السياسة الكويتية مطالبون بتبني خطوات جادة نحو تعزيز المشاركة الشعبية وتدعيم البناء المؤسسي للسلطات الدستورية (التشريعية - التنفيذية - القضائية) وتقنين التنظيمات السياسية والأحزاب والمضي نحو شعبية الوزارة الوزاره اضافة إلى تدعيم وتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني. (أنظر وثيقة الرؤية السياسية للحركة الدستورية الإسلامية والصادرة في عام 2005).

3- أن الحركة الدستورية الإسلامية مطالبة كغيرها من اللاعبين الأساسيين في الساحة الكويتية بضرورة تقييم ادائها السياسي والاجتماعي ومراجعة خططها واستراتيجيتها

اتجاه قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والحرص على تبني خطط تنموية إصلاحية تشرك فيها قطاعات المجتمع وتفتح قنوات أكبر للعمل المشترك مع القوى السياسية الأخرى.

4- من الملفات الأساسية التي تشغل بال الحركة الدستورية الإسلامية في المرحلة القادمة الملف الخاص بالخطاب السياسي والفكري للحركة والذي تتطلع أن يكون خطابا متوازنا عصريا يراعى فيه الإطار القيمي والدستوري الذي تتبناه الحركة ولا يتعارض مع طبيعة المجتمع الكويتي ومتطلبات التطور ويحقق الشفافية الكاملة اتجاه كافة القضايا الرئيسية في المجتمع أما الملف الآخر فهو معني بتأهيل النظام المؤسسي والحزبي داخليا في الحركة والمساهمة في تأهيله في الساحة السياسية عبر القنوات الدستورية والرسمية والشعبية .

5- هناك تحديات كثيرة أمام الشارع السياسي الكويتي لتحقيق الاستقرار والتنمية السياسية والاقتصادية من أبرزها وأهمها ما ذكره الباحث من قدرة التيارات السياسية والمعارضة على العمل المشترك نحو الإصلاح السياسي خاصة في ظل سعي البعض لاجهاض الحياة الدستورية والانتقاص من المكتسبات الشعبية وثانيها وضع الأسرة الحاكمة والتي تمر حاليا في حالة عدم استقرار وصراعات طغت على الساحة السياسية والاجتماعية وانعكست سلبا على مناحي الحياة في المجتمع الكويتي وثالثا اختلال التوازن في أداء السلطتين (التنفيذية والتشريعية) فالسلطة التنفيذية ومنذ سنوات تعاني من ضعف كبير من حيث التشكيل والأداء انعكس في ازدياد وقوة السلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية مما أدى اختلال الموازين ومطلوب إعادة هذا التوازن بين السلطات الدستورية دون انتقاص لأي سلطة على حساب الأخرى ورابع هذه التحديات التعامل الجاد مع الأحداث السياسية والامنية في الأقليم وبالأخص أوضاع العراق وإيران والقضية الفلسطينية وانعكاساتها على الشأن والمسار المحلي وأخرها هذه التحديات هو ذاك المرتبط بقدرة التيارات والنخب السياسية والثقافية على تفعيل أفراد الشارع الكويتي من خلال الأنشطة والبرامج المختلفة والخطاب السياسي وإشراكهم بصورة أكبر في أحداث التغيير الايجابي.

وختاماً فإن نشاط الحركة الدستورية الإسلامية بحاجة إلى دراسة أكثر تفصيلاً فيما يتعلق
ارثها السياسي بما فيه من سلبيات وإيجابيات وآمل أن تقوم الحركة بها الدور في الوقت
القريب كما أشكر الباحث مرة أخرى على ما أورده من بيانات وتحليلات واستمичه في تأكيد
أو توضيح أو إضافة بيانات ومعلومات أخرى وكل التقدير لمؤسسة كارينجي للسلام الدولي
على جهودها المتميزة والموضوعية في طرح القضايا التي تهم قطاعات مختلفة بشكل متميز
وبموضوعية عالية.

ملاحظات :

- الكاتب عضواً في المكتب السياسي والأمانة العامة للحركة الدستورية الإسلامية - الكويت .
- للمزيد من المعلومات بشأن الحركة الدستورية الإسلامية يرجى الإطلاع على موقع الحركة
الإلكتروني (باللغة العربية) " www.lcmkw.org " أو مراسلة الكاتب على البريد الإلكتروني "dalla@alkhebra.com " .

محمد حسين الدلال

مسؤول العلاقات السياسية

عضو المكتب السياسي للحركة

2007/4/1